الاستفادة من النجاح: برنامج يتوسع في تركيزه من الغابات إلى المناظر الطبيعية

العمل من أجل أصحاب المصلحة في الغابات المحلية في 80 بلداً نامياً

العمل من أجل تمكين أصحاب المصلحة في الغابات من المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات وفي الحصول على تمويل

التعاون مع الإدارات الحرجية ومجموعة من أصحاب المصلحة في الغابات

العمل بفضل الاتحاد الأوروبي، فنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا وسويسرا والسويد وآيرلندا وهولندا والنرويج وجمهورية التشيك وألمانيا والولايات المتحدة وباراغواي، والبنك الدولي، ومؤسسة Tropenbos وشركاء آخرين

فيما بين عامي 2002 و2012، قدم مرفق برنامج الغابات الوطنية نحو 900 منحة صغيرة للمنظمات غير الحكومية، والأكاديميات، والوكالات الحكومية، واتحادات مستخدمي الغابات، ومجتمعات السكان الأصليين وبعض المنظمات الأخرى في 80 بلداً نامياً. وكان الهدف من هذه المنح، التي كانت في حدود 25 000 دولار أمريكي تقريباً، هو خلق قيادات قطرية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ برامج وطنية خاصة بالغابات. وتبين من تأثير هذه المنح أن الدعم والمشاركة المحليين يمكنان الغابات من أن تكون محركاً لنمو النشاط الاقتصادي للسكان على جميع المستويات. فقد قطع هذا البرنامج الآن شوطاً إلى الأمام ليصبح مرفقاً جديداً للغابات والمزارع. وستواصل المنظمة تقديم المنح الصغيرة إلى منظمات الإنتاج المحلية، لتتيح بذلك للمجتمعات المحلية فرصة وقدرة على المحافظة على ما لديهم من غابات وتحسينها، بالإضافة إلى إعطائهم صوتاً في عمليات صنع السياسات. كما ستعمل المنظمة على إثارة الوعي بالإسهامات العديدة للغابات، بالتركيز على إقامة صلات مع القطاعات الأخرى التي تعتمد على الموارد الثمينة أو تتأثر بها، مثل الزراعة، والطاقة، والسياحة، والاقتصاد.

يتضح من مرفق البرنامج الوطني للغابات في منظمة الأغذية والزراعة أنه حتى في أشد بلدان العالم فقراً، فإن تحويل منح صغيرة لدعم المنظمات المحلية يمكن أن يكون له تأثيره الكبير. فقد شجع هذا المرفق تقاسم أفضل الممارسات بين البلدان، ودعم عملية إعادة النظر في السياسات أو صياغة سياسات جديدة، كما دعم المبادرات الإقليمية الناجحة التي تراوحت بين إحياء التعليم الحرجي في شرق أفريقيا بُغية وضع إستراتيجية لتنمية الصناعات الحرجية في حوض نهر الكونغو.

وفي غواتيمالا، تلقى التحالف الوطني لمجتمع العاملين في الغابات، الذي يتكون من سكان أصليين ومجموعات من مستخدمي الغابات، منحاً صغيرة لتيسير عقد الاجتماعات وإقامة شبكات للاتصالات بُغية التأثير على السياسات القطرية والدولية. وخلال عامين، أصبح هذا التحالف قوة سياسية تمثل 400 000 شخص من مستخدمي الغابات.

وفي ليبيريا، ورغم حظر قطع الأشجار، واصلت العناصر الفاسدة قطع الغابات وتصدير الأخشاب. وتسببت منحة صغيرة وزعت جغرافياً في نشر المجتمعات الحرجية التي حاولت حماية غاباتها. وفي عام 2010، وبدعمٍ من المرفق المذكور، وضعت ليبيريا برنامجاً وطنياً للغابات، ضم المنتدى الوطني للغابات، و15 منتدى قطريا للغابات مع لجنة توجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين. وأصبح أصحاب المصلحة هؤلاء يستخدمون

هناك الآن 30 في المائة من غابات العالم تدار بمعرفة أناس محليين: صغار الحائزين، والنساء، والمجتمعات الحرجية المحلية، والسكان الأصليين.

المنتدى الآن في مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بالموارد الطبيعية مع زيادة نشر المعلومات المتعلقة بأمور السياسات.

وفي كمبوديا ساهمت أنشطة إثارة التوعية وبناء القدرات – بدعم من المرفق – في تحسين القدرة الوطنية على المشاركة في عمليات البرنامج الوطني للغابات. وكان من أكبر التحديات، إقامة علاقات عمل بين المجتمع المدني ومجموعات المجتمعات المحلية، وشركاء التنمية ومثلي الحكومة، وضمان بناء الثقة وتنمية القدرات، وهو ما استغرق وقتاً طويلاً ليتحقق. ومع ذلك فإن هذه الجهود أثبتت نجاحها الملموس في كمبوديا.

الاعتراف بإسهام أصحاب المصلحة المحليين في الغابات

هناك الآن 30 في المائة من غابات العالم تدار بمعرفة أناس محليين: صغار الحائزين، والنساء، والمجتمعات الحرجية المحلية، والسكان الأصليين. ورغم أنه في كثير من الحالات تكون إدارتهم غير رسمية، فإن مستخدمي هذه الغابات مازالوا يقدمون إسهامات ضخمة في نجاح الاستثمارات على أرض الواقع. ومع ذلك، فإنهم يظلون في أغلب الأحيان مهمشين بعيداً عن عمليات صنع القرار ومعزولين عن فرص الاقتصاد والأسواق.

وكما لاحظ المرفق في البلدان الثمانين التي عمل فيها، فإن صغار الحائزين لن يكونوا جزءاً من أي عملية وطنية ما لم يكونوا منظمين. وبفضل الوعي الذي أثارته المنظمات المحلية المنفذة، أصبح إسهام قطاع الغابات أكثر وضوحاً في البلدان المشاركة. وقد أثبتت هذه المنح – الموجهة خصيصاً لإشراك أصحاب المصلحة من صغار الحائزين في المناقشات التي تدور حول إطار السياسات والشؤون القانونية – أن سكان الريف يمكن أن يستفيدوا اقتصادياً من الغابات، الأمر الذي يزيد من أمنهم الغذائي.

الارتفاع بمكانة قطاع الغابات

استفادة من النجاح الذي تحقق في تشكيل مجموعات من أصحاب المصالح وإعطاء العاملين في الغابات صوتاً أعلى أمام الحكومة، سوف تدرج المرحلة الجديدة في المرفق ضمن مرفق الغابات والمزارع. وسوف يواصل المرفق تقديم مشورته إلى المجموعات المحلية بالإضافة إلى المنح الصغيرة، ليمكّن هذه المجموعات من تنظيم نفسها بصورة أفضل بحيث يكون لها تمثيلها في هذه العملية. ومع ذلك، وكما يتبين من اسمه، فإن مرفق الغابات والمزارع سوف يزيد من تركيزه على "التكامل فيما بين القطاعات"، ليتطلع إلى المناظر الطبيعية بدلاً من اقتصاره على الغابات وحدها.

ومعنى هذا أن المرفق سوف يزيد من وعي ارتباط العاملين في الغابات بغيرها من القطاعات التي تعتمد على الغابات أو تتأثر بها، مثل الزراعة، والطاقة، والمياه، والتجارة، والبيئة بل وحتى قطاع السياحة. ففي كثيرٍ من الأحيان كان قطاع الغابات ينحى جانباً، حيث لا يعتبر مساهماً رئيسياً في الدخل المحلي الإجمالي ولا في خلق فرص عمل، نظراً لأن أغلب أنشطته تحدث بصورة غير رسمية ولا تدخل مساهمته في أغلب الأحيان ضمن المعلومات الإحصائية. وفي أغلب الأحيان، لا تحظى مساهمة الغابات في الحياة الاقتصادية بالتقدير الكامل إلا بعد أن تبدأ الأرض في الاختفاء.

وإذا تطلعنا إلى المستقبل، نجد أن مرفق الغابات والمزارع الجديد سوف يواصل مساعدة أصحاب المصلحة في تنظيم أنفسهم بحيث يصبح لهم تمثيلهم وصوتهم في المداولات عن السياسات المتعلقة بالغابات والمزارع. ولكن مع تركيزه الأوسع على المناظر الطبيعية، سوف يضمن المرفق أيضاً أن يكون لهذا القطاع نفسه دور أيضاً في قرارات صناع السياسات فيما يتعلق بالحد من الفقر، والأمن الغذائي، وتغير المناخ.

الغلاف الأمامي: J. Littlewood (WFP/FAO) أعلى، من اليسار إلى اليمين: ©FAO/Simon Maina، ©FAO/Sean Gallagher